



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مصايد الأسماك

الدورة السادسة والثلاثون

12-8 يوليو/تموز 2024

حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، والتقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ومؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها منظمة الأغذية والزراعة

الموجز

تقدم هذه الوثيقة موجزًا عن إصدار عام 2024 من المطبوع الرئيسي "حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم" الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة كل سنتين. وتستعرض الوثيقة دور تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في دعم عمل صانعي القرار، وتقدم لمحة عامة عن الوضع الحالي والاتجاهات والتوقعات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتقدم هذه الوثيقة أيضًا موجزًا للتقدم الذي أحرزه الأعضاء في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) والصكوك ذات الصلة، بالإضافة إلى تحديث عن وضع التقدم المحرز في تنفيذ مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها المنظمة.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (1) التعليق على أهمية دور المنظمة في الإبلاغ عن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم في سياق ولاية لجنة مصايد الأسماك واقتراح التحسينات؛
- (2) والتأكيد على أهمية تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

- (3) والتمعن في مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك أوجه التآزر مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛
- (4) والإحاطة علمًا بمعدل إجابة الأعضاء القياسي على الاستبيان لرصد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة؛
- (5) والترحيب بالدور الرئيسي الذي تؤديه المنظمة في رصد مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها هي، وفي تقديم مدخلات للمطبوعات مثل التقرير المرحلي العالمي بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Manuel Barange

المدير العام المساعد/مدير

شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

البريد الإلكتروني: Manuel.Barange@fao.org

أولاً - حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

المقدمة

1- إن تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024 هو الطبعة السادسة عشرة من سلسلة التقارير الصادرة كل سنتين التي بدأت في عام 1994. وأُطلق التقرير في كوستاريكا في 8 يونيو/حزيران 2024 خلال حدث رفيع المستوى حول العمل بشأن المحيطات حمل عنوان في خضمّ التغيير، وكان إعداد التقرير وإنتاجه ثمرة عملية استمرت 15 شهراً تحت إشراف هيئة تحرير خضعت للتوجيه العام من قبل مجموعة تنفيذية رئيسية. وجرى إعداد المساهمات في تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024 من قبل مؤلفين من المنظمة، بالتعاون مع خبراء خارجيين حيثما كان ذلك مناسباً. وخضع المطبوع لاستعراض أقران داخلي ولاستعراض من قبل خبراء خارجيين يحظون باحترام رفيع على حد سواء.

2- وتم تخصيص إصدار تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024 لموضوع "التحول الأزرق في ميدان العمل"، وهو يوضح الأنشطة والمبادرات التي تقودها المنظمة بالتعاون مع الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف إدماج الأغذية المائية في الأمن الغذائي العالمي والاستدامة، وتعزيز الدعوة في مجال السياسات، وتعجيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3- واستفاد الجزء الأول الذي يرد في التقرير منذ زمن طويل والمتعلق بالاستعراض لحالة القطاع واتجاهاته في العالم، وكذلك مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها المنظمة، من تحسين منهجية جمع البيانات وأدواته وتحليلاته. ويهيئ الجزء الثاني المشهد للإبلاغ عن التحول الأزرق في ميدان العمل وعرضه في المنتديات العالمية والإقليمية وفي الميدان. ويقدم الجزء الثالث نظرة استشرافية للاتجاهات المستقبلية حتى عام 2032 بالاستناد إلى توقعات المنظمة، ويتناول القضايا المعاصرة المتعلقة بنظم الأغذية المائية باستخدام معلومات قائمة على الأدلة، ويقدم رؤى سياسية وفنية حول التحديات والابتكارات التي تحدد معالم هذا القطاع.

دور مطبوع تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم وتأثيره

4- تطور تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم على مر العقود وأثبت أهميته على مستوى الترابط بين العلوم والسياسات. وتم الإقرار بذلك في السابق من قبل اللجنة، والدراسات الموثوقة¹، واستقصاءات المستخدمين وتقييماتهم²، والمطبوعات³.

¹ تحليل معمق عن تأثير تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم بالشراكة مع جامعة دالهوسي في هاليفكس نوفا سكوتيا، في إطار مشروع تابع لمبادرة "المعلومات البيئية: الاستخدام والنمو".

² تقييم متخصص أجراه مكتب التقييم في المنظمة في الفترة 2014-2015 ضمن سياق تقييم شامل أوسع نطاقاً للمنتجات الإعلامية الرئيسية للمنظمة، وقد قيم مدى تحقيق التقرير عن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للنتائج المتوخاة.

³ Ababouch, L., Taconet, M., Plummer, J., Garibaldi L. & Vannuccini, S. 2016. Bridging the science-policy divide to promote fisheries knowledge for all: the case of the Food and Agriculture Organization of the United Nations. In B.H. MacDonald, S.S. Soomai, E.M. De Santo & P.G. Wells, eds. *Science, information and policy interface for effective coastal and ocean management*, pp. 389-417. Boca Raton, Florida, USA, CRC Press.

5- ويؤكد تحليل وسائل الإعلام والاقبباسات وحركة الزيارات على شبكة الإنترنت الاهتمام الواسع النطاق بتقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، مما يجعله المطبوع الأكثر استشارة ضمن المطبوعات الرئيسية للمنظمة. وبحلول أبريل/نيسان 2024، كان مجموع الاقبباسات من تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2020 في المطبوعات العلمية قد وصل إلى رقم قياسي بلغ 6 018 اقتباسًا،⁴ وتعززت هذه النتيجة بشكل كبير بسبب النشاط الرقمي المفرط المرتبط بجائحة كورونا. وبالمثل، كان أداء تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022 جيدًا إلى حد مماثل، وذلك بمتوسط شهري بلغ 54 اقتباسًا.⁵ وسجل تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2022، عبر جميع منتجات تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، بما يشمل الموجز المخصص لصانعي السياسات، والقصة التفاعلية لوسائل الإعلام وللعوم، والتقرير التفاعلي الكامل في النسخة الرقمية، عدد مشاهدات للصفحة بلغ 561 000 مشاهدة و40 000 تنزيل لملف PDF، ويعتبر ذلك أعلى نسبة 15 في المائة - في غضون فترة 22 شهرًا بعد النشر - مقارنة مع تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2018 الذي كان يشترك جمهوره بشكل أساسي من خلال الكتاب الرئيسي على شكل ملف PDF (420 000 عملية تنزيل تمثل 86 في المائة من تفاعلات المستخدمين). ويصل تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم بشكل متزايد إلى جمهور متنوع، ويصاحب ذلك تزايد لاف في الاهتمام بالتقرير التفاعلي بالكامل (379 000 مشاهدة للصفحة أو 68 في المائة من جميع إجراءات مستخدمي الشبكة).

6- وفي عام 2022، تم إطلاق تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم⁶ خلال مؤتمر المحيط للأمم المتحدة في لشبونة أثناء حدث رفيع المستوى ومؤتمر صحفي، مما عزز بشكل كبير الحضور الإعلامي للتقرير. وتم نشر أكثر من 1 150 مقالة بلغات مختلفة. وغطت وكالات أنباء بارزة وصحف مشهورة من جميع القارات نتائج التقرير ورسائله الرئيسية على نطاق واسع. كما ساهم نشر مقطع إخباري مصور على قوائم وسائل الإعلام التابعة للمنظمة في نشر التقرير على نطاق أوسع.

7- ويواصل تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، أكثر من أي وقت مضى، تقديم المعلومات القائمة على الأدلة إلى أصحاب المصلحة والتوجيهات لصانعي السياسات والقرارات المسؤولين عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويتضمن تقرير عام 2024 موجزًا ورسومًا بيانية لتوضيح محتواه ورسائله الرئيسية. ويقوم القسم التالي بالإبلاغ عن الوقائع الرئيسية الواردة في تقرير عام 2024. وللحصول على معلومات وافية، يُدعى القراء إلى الرجوع إلى⁶ النسخة الكاملة من المطبوع أو نسخته الموجزة.

⁴ إحصاءات مستمدة من قاعدة بيانات Web of Science Core Collection منذ إطلاقها في يونيو/حزيران 2022 إلى أبريل/نيسان 2024.
⁵ إحصاءات من الاقبباسات المستندة إلى الإحصاءات المرجعية لمعرف الكيان الرقمي منذ الإطلاق لكل مطبوع. وتحسب الإحصاءات المرجعية عدد المرات التي يتم فيها استخدام معرف الكيان الرقمي للمطبوع في منتج رقمي، وبالتالي تمكين مراقبة فعالية الترويج لتقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال وسائل الأخبار والمدونات ووسائل التواصل الاجتماعي.

⁶ الصفحة الإلكترونية الرسمية للتقرير عن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم-fao-flagship-<https://www.fao.org/publications/home/fao-flagship-publications/the-state-of-world-fisheries-and-aquaculture/ar>

أبرز ما جاء في الجزء الأول من تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024- الاستعراض العالمي

8- وصل الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى مستوى قياسي بلغ 223.2 مليون طن في عام 2022 وكان يتألف من 185.4 ملايين طن من الحيوانات المائية و37.8 ملايين طن من الطحالب، ويمثل ذلك زيادة قدرها 4.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2020. وتمثل الدافع وراء هذا النمو في تربية الأحياء المائية التي أنتجت 130.9 ملايين طن، منها 94.4 ملايين طن من الحيوانات المائية و36.8 ملايين طن من الطحالب. وللمرة الأولى، ساهمت تربية الأحياء المائية في إنتاج أكبر من الحيوانات المائية (51 في المائة) بالمقارنة مع إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية. وأنتجت مصايد الأسماك الطبيعية في العالم 92.3 ملايين طن، وشمل ذلك 1.3 ملايين طن من الطحالب، و91.0 مليون طن من الحيوانات المائية، منها 80 مليون طن تم صيدها في بيئات بحرية و11.3 ملايين طن تم صيدها في مياه داخلية. وانخفضت نسبة أرصدة الأسماك البحرية الموجودة ضمن مستويات مستدامة بيولوجيًا في عام 2021 إلى 62.3 في المائة، وهي تقل بنسبة 2.3 في المائة عن النسبة المسجلة في عام 2019.

9- وواصل أسطول الصيد العالمي، الذي تم تقديره بحوالي 4.9 ملايين سفينة في عام 2022، انخفاضه من الذروة المسجلة في عام 2019 والتي بلغت 5.3 ملايين سفينة، وتعتبر آسيا موطن 71 في المائة من إجمالي الأسطول، تليها أفريقيا (19 في المائة)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (5 في المائة). وعمل في القطاع الأولي حوالي 61.8 ملايين شخص، 54 في المائة في مصايد الأسماك و36 في المائة في تربية الأحياء المائية. وعند تصنيف البيانات بحسب نوع الجنس، مثلت حصة النساء 24 في المائة من الوظائف في القطاع الأولي، ووصلت إلى 28 في المائة في حالة مصايد الأسماك الداخلية و62 في المائة في حالة وظائف التجهيز.

10- ويستمر تحسين استخدام المنتجات المائية وتجهيزها، حيث سيتم توفير 89 في المائة (165 مليونًا) من الحيوانات المائية للاستهلاك البشري في عام 2021، أي ما يعادل 20.6 كلغ للفرد الواحد. وعلى الصعيد العالمي، توفر الأغذية الحيوانية المائية 15 في المائة من البروتينات الحيوانية و6 في المائة من إجمالي البروتينات. وساهمت بنسبة 20 في المائة من نصيب الفرد من إمدادات البروتينات من جميع المصادر الحيوانية لـ 3.2 مليار شخص. وتستمر التجارة العالمية بالمنتجات المائية في النمو، حيث شملت أكثر من 230 بلدًا وولدت قيمة قياسية بلغت 195 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ومثلت أكثر من 9.1 في المائة من التجارة الإجمالية بالمنتجات الزراعية (باستثناء المنتجات الحرجية)، وحوالي 1 في المائة من القيمة الإجمالية لتجارة البضائع.

11- وسجلت مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها المنظمة تقدمًا في تطوير منهجيات الرصد والإبلاغ وفي التطبيق الفعلي للخطط التوجيهية والسياسات الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (المقصد 14-6-1 من أهداف التنمية المستدامة) ودعم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق (المقصد 14-ب من أهداف التنمية المستدامة). ولسوء الحظ، لم تحقق مؤشرات زيادة الفوائد الاقتصادية المتأنية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية (المقصد 14-7-1 من أهداف التنمية المستدامة) وتحسين استدامة الموارد (المقصد 14-4-1 من أهداف التنمية المستدامة) تقدمًا كافيًا.

أبرز ما ورد في الجزأين الثاني والثالث من تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024- التحول الأزرق في ميدان العمل وآفاق المستقبل والقضايا المعاصرة

- 12- في عام 2021، أطلقت المنظمة رؤية التحول الأزرق التي تهدف إلى تعظيم الفرص التي توفرها النظم الغذائية المائية لتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والقضاء على الفقر، ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 13- وفي قطاع تربية الأحياء المائية، تتعاون المنظمة مع الأعضاء وشبكة عالمية من الممارسين والخبراء لدعم المبادرات ونشر الابتكارات والتكنولوجيا بهدف تحقيق إنتاج يتسم بقدر أكبر من الصحة والكفاءة والأمان لتربية الأحياء المائية. وتشمل الأمثلة على ذلك وضع الخطوط التوجيهية العالمية للتربية المستدامة للأحياء المائية؛ وتنفيذ خطة العمل العالمية المتعلقة بالموارد الوراثية المائية؛ واعتماد وتنفيذ مسار الإدارة التدريجي لتحقيق الأمن البيولوجي لتربية الأحياء المائية ومقاومة مضادات الميكروبات؛ وتجريب نقل واعتماد نظم وتكنولوجيات ابتكارية من أجل توسيع تربية الأحياء المائية لتشمل مناطق جديدة، وتحسين إدارة التغذية، وتشجيع رقمنة تربية الأحياء المائية؛ وإرساء الشراكة العالمية للنهوض بتربية الأحياء المائية المستدامة.⁷
- 14- وتدعم المبادرات التي تقودها المنظمة في مجال مصايد الأسماك الطبيعية اعتماد وتنفيذ الصكوك الدولية والممارسات المستدامة من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ ووضع وتنفيذ خطط عمل وطنية تشاركية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛ وتعزيز قدرة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك؛ وتحديث النهج القائمة على العلم لإدارة موارد مصايد الأسماك العالمية؛ ونشر التكنولوجيات والابتكارات الفعالة من ناحية التكاليف في ما يخص مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المسؤولة.
- 15- ويهدف الارتقاء بسلاسل قيمة الأغذية المائية، تدعم المنظمة الأعضاء في جهودهم للامتثال لاتفاقيات التجارة ومتطلبات الوصول إلى الأسواق؛ ووضع توجيهات علمية بشأن المسؤولية الاجتماعية وإمكانية التتبع؛ ونشر حلول متعددة الأبعاد للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ ودعم عمل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخاطر استهلاك الأغذية المائية وفوائده.
- 16- وتركز التوقعات والقضايا المعاصرة التي يتناولها تقرير عام 2024 على الفوائد التغذوية والصحية للأغذية المائية، وتسليط الضوء، على سبيل المثال، على برامج الوجبات المدرسية المزروعة محلياً لإنتاج المزيد من الأغذية المائية وتحسين النتائج التغذوية، وذلك بكلفة منخفضة وبشكل يحدّ من الأثر البيئي. وهي تصف جهود المنظمة الرامية إلى زيادة الوعي العام بالفوائد التغذوية والصحية للأغذية المائية. ويبيّن هذا القسم أيضاً الاعتراف المتزايد بأهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنتديات العالمية في توفير حلول مستدامة لتحسين الأمن الغذائي، والصحة، والتنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، على النحو الذي برز، على سبيل المثال، في حوارات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار كومننغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك، والمفاوضات الجارية بشأن الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية.

⁷ الشراكة العالمية للنهوض بتربية الأحياء المائية المستدامة (GSAAP) (fao.org)

17- وتشير توقعات المنظمة للفترة 2022-2032 على صعيد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى زيادة في الإنتاج العالمي والاستهلاك الظاهري والتجارة للفترة الممتدة حتى عام 2032، وإن كان ذلك بمعدلات أبطأ مقارنة بتوقعات العقود السابقة. ومن المرتقب أن يصل الإنتاج العالمي للحيوانات المائية إلى 205 ملايين طن في عام 2032، حيث سيتم إنتاج 111 مليون طن من تربية الأحياء المائية و94 مليون طن من مصايد الأسماك الطبيعية، وسيتم تخصيص 184 مليون طن للاستهلاك البشري، مما سيوفر حوالي 21.3 كلغ للفرد الواحد. وسوف يرتفع نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهري في جميع القارات، باستثناء أفريقيا، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي قد لا يواكب نمو الإنتاج فيها النمو السكاني. وسوف تستمر صادرات المنتجات المائية في النمو ومن المتوقع أن تصل إلى 34 في المائة من الإنتاج الإجمالي.

ثانياً - أبرز ملامح التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

المقدمة

18- تنص المادة 4 من مدونة السلوك الصادرة عن المنظمة بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 (المدونة)، من بين جملة أمور، على قيام المنظمة بإبلاغ لجنة مصايد الأسماك في المنظمة بشأن تنفيذ المدونة. وتعتبر هذه الوثيقة التقرير العاشر الذي تعده أمانة لجنة مصايد الأسماك لعرض النتائج الرئيسية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة استناداً إلى ردود الأعضاء والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية على الاستبيان. ويرد تحليل مفصل للمعلومات المقدمة، لا سيما تلك المتعلقة بأنشطة وتطبيقات المدونة على المستوى الوطني، وكذلك أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، في وثيقة المعلومات الإضافية COFI/2024/Inf/19. وتتاح أيضاً الجداول الإحصائية التي توجز ردود الأعضاء على الموقع الإلكتروني للجنة مصايد الأسماك وفي الوثيقة COFI/2024/SBD/7 التي ينبغي قراءتها بالاقتران مع وثيقة المعلومات.

19- وجرت إعادة تطوير التطبيق الإلكتروني للاستبيان نظراً لكون عناصر التطبيق السابق أصبحت قديمة. وأعاد التطبيق الجديد كافة الميزات الموجودة في النظام القديم، واعتمد في الوقت ذاته شكلاً ومظهرًا حديثين. ومع اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية للمسافنة مؤخرًا، تم إعداد قسم جديد للأعضاء للإبلاغ عن تنفيذها.

20- وبالنسبة إلى تقرير عام 2024، استجاب 136 عضواً، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي⁸ (69 في المائة من الأعضاء)⁹ على الاستبيان،¹⁰ ويمثل ذلك زيادة مقارنة بعام 2022 حين استجاب 98 عضواً والاتحاد الأوروبي وتم حينها أيضاً تسجيل أعلى معدل إجابة على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، قدمت 32 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك¹¹ و13 منظمة غير حكومية¹² إجابات مقارنة بـ 32 و6 على التوالي في عام 2022.

21- ومنذ رفع آخر تقرير إلى اللجنة في عام 2022، نشرت المنظمة 3 خطوط توجيهية فنية لدعم تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في المدونة: المنهجيات والمؤشرات المتعلقة بتقييم حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتأثيره: 1-1 المبادئ والنهج، 2-1 دليل عملي لتقديم التقدير، و3-1 فهرس الأمثلة. وأصبح الآن العدد الإجمالي للخطوط التوجيهية الفنية في السلسلة 37.

موجز عن التقدم الذي أحرزه الأعضاء في تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة

22- أبلغ جميع الأعضاء تقريباً عن وجود سياسات لمصايد الأسماك، وأفاد الأعضاء في المتوسط أن سياساتهم، وتشريعاتهم، وأطرهم المؤسسية، وعملياتهم وإجراءاتهم كانت متوافقة إلى حد ما مع المدونة. ومن بين الأعضاء الذين لديهم مصايد بحرية و/أو داخلية، أبلغت الغالبية عن قيامها بوضع خطط لإدارة مصايد الأسماك وتنفيذها.

⁸ أجاب الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأقسام 19-2، و19-3، و20، و21، و41 و51. وفي حالة القسمين 41 و51، قدم كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إجابة.

⁹ في هذا التقرير، تتم الإشارة إلى "الأعضاء" في سياق تحليل الإجابات على الاستبيان.

¹⁰ تم نشر الاستبيان على أعضاء المنظمة والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية عبر البريد الإلكتروني من خلال نظام استبيان المدونة على شبكة الإنترنت بتاريخ 30 يناير/كانون الثاني 2024. وتم إرسال خمس رسائل تذكير "للتسجيل" وخمس رسائل تذكير "للتقديم" في الفترة الممتدة بين 19 فبراير/شباط 2024 و8 أبريل/نيسان 2024. وتم إرسال تمديد واحد في 28 مارس/آذار 2024.

¹¹ الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء؛ واتفاقية تيار بنغويلا، وبرنامج خليج البنغال - المنظمة الحكومية الدولية؛ وهيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز؛ ولجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا؛ وهيئة الدولية لحفظ أسماك التونة الجنوبية ذات الزعانف الزرقاء؛ ولجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا؛ واللجنة الاستشارية الأوروبية لمصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية؛ ولجنة مصايد أسماك المنطقة الوسطى الغربية لخليج غينيا؛ وهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛ وهيئة البلدان الأمريكية لأسماك التونة الاستوائية؛ وهيئة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي؛ وهيئة أسماك التونة في المحيط الهندي؛ وهيئة الدولية لصيد الحيتان؛ وهيئة نهر ميكونغ؛ وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ؛ ومنظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي؛ ولجنة شمال الأطلسي للتدبيات البحرية؛ وهيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي؛ وهيئة الأسماك البحرية والنهرية في شمال المحيط الهادئ؛ وهيئة مصايد الأسماك في شمال المحيط الهادئ؛ ومنظمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا الوسطى؛ ومنظمة علوم البحار لشمال المحيط الهادئ؛ وهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك؛ ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا؛ ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي؛ وجماعة المحيط الهادئ؛ والمنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ؛ وهيئة مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية؛ وهيئة مصايد الأسماك في جنوب غرب المحيط الهندي؛ واتفاقية مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي؛ وهيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الأطلسي.

¹² منظمة Birdlife؛ والاتلاف من أجل اتفاق عادل بشأن مصايد الأسماك؛ واتحاد منتجي تربية الأحياء المائية الأوروبي؛ ومنظمة أصدقاء البحار؛ والتحالف الدولي لرابطات مصايد الأسماك؛ والتجمع الدولي لدعم عمال صيد الأسماك؛ والاتحاد الدولي لرياضة صيد الأسماك؛ والجمعية الدولية لاستدامة المأكولات البحرية؛ وإدماج الحياة البرية؛ والأسواق والحفظ؛ ومجلس التوجيه البحري؛ ومنظمة تعزيز الصيد الرشيد لأسماك التونة؛ وصناديق بيو الائتمانية الخيرية؛ وTrygg Mat Tracking.

23- وأبلغ جميع الأعضاء تقريباً عن اتخاذهم خطوات لمراقبة عمليات مصايد الأسماك ضمن مناطقهم الاقتصادية الخالصة، في حين اتخذ معظمهم أيضاً مثل هذه الخطوات خارج مناطقهم الاقتصادية الخالصة. وضمن المناطق الاقتصادية الخالصة، تم القيام بذلك بشكل شائع عن طريق تعزيز مخططات الرصد والمراقبة والإشراف، في حين تم ذلك خارج المناطق الاقتصادية الخالصة من خلال مخططات الترخيص الإلزامي.

24- وتتم تنمية تربية الأحياء المائية في جميع البلدان تقريباً، وذلك على الرغم من هيمنة عدد صغير من البلدان على الإنتاج العالمي (منظمة الأغذية والزراعة، 2024)، ولا يمتلك سوى نصف الأعضاء تقريباً أطراً سياسية وقانونية ومؤسسية متكاملة وتمكينية في ما يخص تربية الأحياء المائية. غير أن معظم الأعضاء اعتمدوا مدونات أو صكوكاً لتشجيع الممارسات المسؤولة في تربية الأحياء المائية، وقام القطاع الخاص بذلك في كثير من الحالات أيضاً.

25- وقام عدد أقل بقليل من نصف الأعضاء الذين لديهم سواحل بوضع أطر سياسية وقانونية ومؤسسية كاملة وتمكينية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، في حين قام معظم الأعضاء المتبقين بوضع أطر جزئية. وكانت النزاعات الأكثر شيوعاً التي تم الإبلاغ عنها ضمن المناطق الساحلية بين أنواع مختلفة من معدات الصيد؛ ولكن معظم الأعضاء المعنيين لديهم آليات لحل النزاعات.

26- وتعتبر نظم سلامة الأغذية وضمان الجودة للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك مكتملة وجرى تمكينها إلى حد كبير في ما يزيد قليلاً عن نصف الأعضاء. وتم الإبلاغ عن أن فاقد ومهدر ما بعد الحصاد يمثلان مشكلة بالنسبة لجميع الأعضاء تقريباً؛ غير أن جميع الأعضاء تقريباً أبلغوا عن اتخاذهم لتدابير مناسبة لتقليل هذه الآثار. كما تم تطبيق تدابير لتحسين استخدام المصيد العرضي على نطاق واسع.

27- وفي المتوسط، يخضع حوالي نصف الأرصد التي تستهدفها أساطيل الصيد التابعة للأعضاء لعمليات تقييم رسمية للأرصدة. ويقوم ثلاثة أرباع الأعضاء بجمع إحصاءات عن المصيد وجهود الصيد في الوقت المناسب وبطريقة كاملة وموثوقة، وأفاد ثلثا الأعضاء عن وجود عدد كاف من الموظفين المؤهلين لتوليد البيانات من أجل دعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك.

28- وقام الأعضاء بالإبلاغ عن تنفيذ صكوك دولية مختلفة ملزمة لمصايد الأسماك أو ذات صلة بالمدونة. وبشكل عام، أبلغ الأعضاء عن مستوى عالٍ من تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار¹³ ومستوى متوسط إلى مرتفع في تنفيذ أحكام الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء¹⁴ في ما يتعلق بإطار الحوكمة الخاص بهم. وأبلغ بعض الأعضاء الذين لم يكونوا أطرافاً في هذين الاتفاقين أنهم بدأوا عملية الانضمام إليهما.

29- وفي ما يتعلق باتفاق الامتثال،¹⁵ أبلغ الأعضاء عن مستوى تنفيذ متوسط إلى مرتفع في إطار الحوكمة الخاص بهم. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة أجرتها المنظمة حول اتفاق الامتثال أنه ينبغي تعزيز تنفيذ وفعالية هذا الاتفاق، الذي تم اعتماده بموجب المادة الرابعة عشرة من دستور المنظمة، من أجل تحفيز أداء دول العلم في الوفاء بمسؤولياتها على صعيد رصد ومراقبة سفن الصيد التابعة لها التي تنخرط في عمليات الصيد وتعمل في أعالي البحار. وعلاوة على ذلك،

¹³ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982.

¹⁴ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2016. الطبعة المنقحة.

¹⁵ اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية الصادرة عن المنظمة في عام 1993.

وضعت الدراسة مجموعة من الخيارات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفعيل اتفاق الامتثال لتعزيز فعاليته. وقامت حلقة عمل للخبراء عُقدت يومي 29-30 أبريل/نيسان 2024 باستعراض الدراسة وإتمامها، وهي متاحة في الوثيقة COFI/2024/SBD/8.

30- ويواجه جميع الأعضاء تقريباً عند تنفيذهم للمدونة بعض القيود التي تتعلق في المقام الأول بعدم كفاية الموارد المالية والبشرية. وشملت الحلول الرئيسية التي حددها الأعضاء للتغلب على هذه القيود الوصول إلى المزيد من الموارد المالية والبشرية، وتحسين البحوث والإحصاءات.

الذكرى السنوية العاشرة لصدور الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق)

31- يصادف عام 2024 الذكرى السنوية العاشرة لصدور الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق). وشهد العقد الأول مستويات متزايدة من الاعتماد والتنفيذ، وتأصيل الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بقوة في العمليات السياسية العالمية والإقليمية، وذلك ضمن مصايد الأسماك وخارجها. وقد قدمت المنظمة وشركاؤها قدرًا كبيرًا من التوجيهات والمواد والموارد، بما في ذلك التعلم الإلكتروني ومواد الاتصال، لتعزيز هذه العمليات. والأهم من ذلك هو البدء باعتمادها بشكل كبير على المستوى القطري، مما يمهد الطريق للانتقال من صك طوعي دولي إلى التعبير الراسخ عن الإرادة السياسية على المستوى الوطني. ويتخذ ذلك أشكالًا مختلفة. وانخرطت عدة بلدان في أفريقيا، وكذلك الفلبين، في وضع خطط عمل وطنية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق. واعتمدت بلدان أخرى الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بشكل مباشر في خطط الإدارة والسياسات والتشريعات. وللحفاظ على الروح التشاركية للخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق خلال تطبيقها، تشارك منظمات مصايد الأسماك صغيرة النطاق على جميع المستويات في أنشطة تنمية القدرات لتقييم وتعزيز مهاراتها الخاصة، وقيادة مبادرات التقييم بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والدفاع بشكل مباشر عن مصالحها في العمليات السياسية ذات الصلة. ويُتاح المزيد من المعلومات في الوثيقة COFI/2024/INF/13.

ثالثًا - التقدم المحرز في تنفيذ مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها المنظمة

المقدمة

32- تستمر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تحديد شكل الاستراتيجيات التي تعتمدها البلدان والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والتي ترمي إلى إقامة عالم منصف ومزدهر ومستدام لا يتخلف فيه أحد عن الركب. وتتمتع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا والتي تشكل خطة عام 2030، بأهمية محورية لتحقيق النمو الشامل والمستدام الذي يعالج الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

33- وتقدم المنظمة الدعم الشامل للأعضاء في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية. وتؤدي الأغذية والزراعة دورًا أساسيًا في التنمية المستدامة، وتواصل المنظمة دعم رسم السياسات وبناء الشراكات وتنمية القدرات وتنفيذ المشاريع المبنية على الأبعاد الثلاثة للاستدامة. وتهدف كل من أهداف التنمية المستدامة والإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر والجوع، وبناء مجتمع أكثر إنصافًا لا يتخلف فيه أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، تؤدي المنظمة العديد من الأدوار، حيث تقوم بتجميع البيانات والمعلومات، ووضع المعايير، وتوفير تنمية القدرات، والعمل على تقديم المشورة لدعم عملية صنع القرار على المستوى الوطني.

34- أمّا فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجموعة الرفيعة المستوى بشأن الشراكة والتعاون وبناء القدرات المعنية بالإحصاءات لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فهما مجموعتا الخبراء المكلفتان بوضع وتنفيذ إطار عالمي للمؤشرات الخاصة بأهداف ومقاصد خطة عام 2030. وتتألف المجموعتان من دول أعضاء، وتضمّان وكالات إقليمية ودولية بصفة مراقبين.

35- وبناء على طلب الأعضاء، وبالنظر إلى الاستعراض الشامل الذي سيجريه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2025، أجرت المنظمة استعراضًا داخليًا لتقييم دقة وفائدة مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي ترعاها. ولوحظ أنه يمكن تحسين المواءمة بين بعض غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، لا سيما في ظل توفر معلومات جديدة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي التنفيذ النهائي لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك الذي تم الاتفاق عليه مؤخرًا إلى تيسير تطوير مؤشر إضافي لدعم المقصد 14-6 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن نظرًا للمتطلبات الصارمة لتوفر البيانات والمنهجيات المعمول بها، فإنه ليس من المناسب اقتراح مثل هذا المؤشر من خلال الاستعراض الشامل الذي يجريه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في هذا الوقت. كما أنه من غير الواضح ما إذا كان ينبغي على المنظمة أن تظطلع بقيادة عملية تطوير مؤشر خاص باتفاق منظمة التجارة العالمية.

36- وأخيرًا، وفي ما يتعلق بالشواغل التي أعربت عنها لجنة مصايد الأسماك في دورتها الخامسة والثلاثين في ما يخص مؤشر أهداف التنمية المستدامة 14-6-1، لم تقترح المنظمة على فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تغييرات على منهجية المؤشر من شأنها كسر السلسلة الزمنية، من قبيل إدراج صكوك أخرى لا تتم تغطيتها حاليًا بواسطة المؤشر. غير أن الأمانة تودّ أن توضح أن المنهجية تأخذ بعين الاعتبار الحالات التي يجوز فيها لدولة أن تنفذ أحكام اتفاق ما وإن لم تكن طرفًا فيه، كما هو الحال مثلًا حين يتم تنفيذ تدابير ذات صلة في أعقاب اتخاذ هيئة إقليمية لمصايد الأسماك لأحد التدابير الرامية إلى الحفظ والإدارة. وستبقى الدول التي ليست طرفًا في أي من الاتفاقات ذات الصلة وليست لديها أية نية بأن تصبح طرفًا فيها ضمن حدود النطاق 5، وهو النطاق الأعلى، إذا كانت قد نفذت جميع الأحكام ذات الصلة.

حالة مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي ترعاها المنظمة¹⁶

37- إن المنظمة هي الوكالة الراعية لأربعة من المؤشرات العشرة للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وتُصنّف جميع المؤشرات في إطار الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والتي تُعدّ المنظمة وكالة راعية لها من المستوى 1، بما يشير إلى منهجيات ثابتة ومطبقة على المستوى الدولي.¹⁷ وتمثل المؤشرات الأربعة في ما يلي:

- 14-4-1 نسبة الأرصدة السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجيًا.
- 14-6-1 التقدم المحرز من جانب البلدان لجهة درجة تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- 14-7-1 استدامة مصايد الأسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا، وجميع البلدان.
- 14-ب-1 مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق.

38- وباعتبار المنظمة الجهة الراعية والمنسقة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة هذه،¹⁸ فإنها تتحمل المسؤولية المباشرة عن ما يلي:

- (1) توجيه العملية المنهجية لوضع وتوثيق المؤشرات.
- (2) دعم القدرات الإحصائية للبلدان من أجل توليد البيانات الوطنية ونشرها.
- (3) جمع البيانات من مصادر وطنية، وضمان قابلية مقارنتها واتساقها.
- (4) نشر البيانات لتمكين رصد التقدم المحرز على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.
- (5) المساهمة في التقرير المحلي السنوي العالمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة الذي يرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

39- ويرد أدناه موجز للوضع حسب الهدف والمؤشر. ويتم استعراض وضع هذه المؤشرات واتجاهاتها والتحديات التي تنطوي عليها بشكل شامل في تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024 (انظر أيضًا الفقرة 13). وترد في الوثيقة COFI/2024/INF/20 معلومات إضافية، بما في ذلك تقييم موجز للاتجاهات لكل مؤشر، وموجز للإجراءات الإضافية المطلوبة لإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف.

¹⁶ يمكن الوصول إلى البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 21 التي ترعاها المنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية على الرابط:

<http://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/ar>

¹⁷ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنفة ضمن المستوى 1 واضحة من الناحية المفاهيمية، إذ تتمتع بمنهجية معتمدة دوليًا، وتتوافر المعايير بشأنها، ويتم إنتاج البيانات المتعلقة بها بشكل منتظم من جانب البلدان بالنسبة إلى 50 في المائة على الأقل من البلدان والسكان في كل إقليم يكون فيه المؤشر ذا صلة.

¹⁸ للمزيد من المعلومات انظر: <https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/ar>.

مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-4-1- نسبة الأرصدة السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً

40- الهدف: تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020.

تقييم الوضع: بعيد عن الهدف

تقييم الاتجاه: تدهور على مستوى العالم، مع اختلاف في الاتجاهات الإقليمية

مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-6-1- التقدم المحرز من جانب البلدان لجهة درجة تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

41- الهدف: حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك التي تُسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تُساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك، بحلول عام 2020.

الوضع الحالي: قريب جداً من الهدف

تقييم الاتجاه: تحسن طفيف

مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-7-1- استدامة مصايد الأسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان

42- الهدف: زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.

تقييم الوضع: غير ممكن بسبب عدم وجود مقياس رقمي في الهدف

تقييم الاتجاه: انخفاض طفيف

مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-ب-1- مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق

43- الهدف: تيسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

الوضع الحالي: قريب جداً من الهدف

تقييم الاتجاه: تدهور طفيف